

## الواقع الفلسطيني في ثلاث ندوات:

### المخاطر وآفاق المستقبل

سميح شبيب\*

في إثر التطورات الدراماتيكية المتسارعة، بعد تفجيرات نيويورك وواشنطن في 2001/9/11، وما تلا ذلك من تشكل تحالف جديد، تحت عنوان "محاربة الإرهاب"، شهدت الأوساط الفلسطينية، الرسمية والشعبية، جدلاً واسعاً طال نقاطاً حساسة ومهمة، لم يسبق تناولها على هذا النحو من الشمول والوضوح والجرأة في الطرح. ذلك بأن الجميع بات يتحسس المخاطر الجسيمة المترتبة بالوضع الوطني الفلسطيني برمته، سلطة ومعارضة على حد سواء. لعل ما يميز حركة الجدل الفلسطينية الراهنة هو مشاركة أطراف سياسية، مختلفة في الطرح والرؤى السياسية، في الحوار وحول مائدة واحدة، وطرح الأفكار بوضوح وشفافية، كما يشارك فيه رسميون من وزراء ومديرين عامين وأعضاء في المجلس التشريعي. إضافة إلى ذلك، فإن ورشات العمل، والندوات المتخصصة بمراجعة الوضع الراهن، والتوقف عند ثغراته، ومحاولة استشراف الآفاق المستقبلية، باتت كلها تتناول الأمور الأساسية، كمشروع السلطة الفلسطينية الراهنة، بعد ما حل باتفاق أوسلو ما حل به، وبعد انتهاء الفترة الدستورية للمجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب قبل خمسة أعوام، وبعد ممارسة السلطة زهاء سبعة أعوام، ترتب عليها بروز تساؤلات جادة تتعلق بطبيعة الأداء الرسمي، وما تمخض عنه من إشكالات تناولها تقرير المجلس التشريعي الخاص بالإصلاح الإداري، وتقرير لجنة روكار.

الندوة الأولى:

"الورقة الفلسطينية في ظل

التحالف الجديد ضد الإرهاب"

---

\* كاتب فلسطيني، رام الله.

كانت أولى هذه الندوات وورشات العمل، التي عُقدت على التوالي، ندوة عقدتها المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - مواطن، بتاريخ 20/9/2001، تحت عنوان: "الورقة الفلسطينية في ظل التحالف الجديد ضد الإرهاب، وما وزنها، وكيف ستستخدم؟" وقدم خلالها عزمي الشعيبي، عضو المجلس التشريعي ووزير الشباب والرياضة سابقاً، وحسن خضر، مدير تحرير مجلة "الكرمل"، وورقتين أساسيتين للنقاش، وتلا ذلك نقاش مفتوح.

قدم للندوة جورج جقمان، مؤكداً أهمية تناول موضوع الورقة الفلسطينية في ظل المستجدات القائمة، في مرحلة ما بعد 11/9/2001، ومدى تأثيراتها المتوقعة في الواقع الفلسطيني، في ظل ما نشهده من تصعيد إسرائيلي واضح، وما نعانيه من أوضاع داخلية.

تناول الشعيبي في مداخلته نقاط التشابه والخلاف بين الوضع الدولي الراهن ومشهد حرب الخليج سنة 1991، وخصوصاً فيما يتعلق بالوضع الفلسطيني القائم، ولا سيما بعد وصول اتفاق أوسلو إلى طريق مسدود، ومن ثم تصاعد حدة العنف الإسرائيلي ضد السلطة الفلسطينية، ومؤسسات المجتمع المدني.

وأوضح الشعيبي أن الحكومة الإسرائيلية تلوح الآن بإمكان سحب شرعية الرئيس ياسر عرفات، أو الحفاظ عليها في مقابل وقف الانتفاضة. ذلك بأن الأحداث الأخيرة جاءت لتوجد مناخاً مناسباً لإسقاط محاولات الحكومة الإسرائيلية نزع شرعية عرفات، إذ إن المصلحة الأميركية الراهنة تقتضي الضغط على الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي لتهدئة الأوضاع من أجل مساعدة الأطراف العربية في الاصطفاف إلى جانب الولايات المتحدة والتحالف الدولي الجديد، في وقت تقف حكومة شارون حجر عثرة في هذه الطريق. ومما لا شك فيه أن إسرائيل تقوم بإعداد ورقتها الخاصة ومطالبها من التحالف الجديد. وهناك خيارات مفتوحة أمام الولايات المتحدة، وما سيترتب عليها من نتائج ميدانية، وإسرائيل تراقب الموقف بدقة، وتحاول اقتناص الفرص. لذا علينا أن نبدأ - فلسطينياً - حوارات مفتوحة، ومطلوب من القوى الوطنية الفلسطينية احتضان القيادة بحنو ودفء وطمأنتها إلى سلامة الموقف الداخلي. وأضاف الشعيبي أن الورقة الفلسطينية ليست قليلة الوزن، ذلك بأنها تشكل غطاء مهماً على الصعيدين الإقليمي والعربي. ولأن الولايات المتحدة تريد حلفاء عرباً ومسلمين، فالورقة الفلسطينية تكتسي أهمية خاصة. وعلينا - فلسطينياً أيضاً - أن نعرف وأن نحدد ما نريد أخذه في مقابل انخراطنا في التحالف الدولي الجديد، وعلينا التأكيد أن لنضالنا وكفاحنا الوطني شرعيتها الدولية، ولا علاقة لهما بالإرهاب. كما أن الكشف عن جوهر الممارسات الإسرائيلية وعلاقتها بالإرهاب، هو أمر ضروري للغاية. وللأوروبيين في هذه المعركة دور مهم، ولهم هامش مناورة، لعدم وجود ضغوط عليهم، لذلك علينا محاورتهم والاتفاق معهم على نقاط محددة. وهناك إمكانات لتحسين وضعنا، عبر حوار فلسطيني - عربي،

وعربي - أوروبي. وقال إنه لا يمكن تحصيل شيء في ظل حكومة شارون، وإن الدفع في اتجاه إسقاطها يحتاج إلى تكاتف فلسطيني، وأداء سياسي مدروس ودقيق. وهذا غير ممكن من دون قيام جبهة وطنية فلسطينية عريضة، وصوغ برنامج وطني واضح ومتفق عليه.

وركز حسن خضر عبر مداخلته على البعد الدولي وتأثيراته، وقال إن كل قرن هو في الواقع تسديد لفواتير قرن مضى. فالقرن العشرون صنّع في الواقع استناداً إلى حدثين كبيرين: الأول انهيار الإمبراطورية النمساوية الهنغارية في الحرب العالمية الأولى، وكانت هذه الحرب علامة من علامات انهيار هذه الإمبراطورية، وقد سُدّت فواتير هذا الانهيار في يوغسلافيا، أو ما يسمى الآن حرب البلقان، أي أن الملف الذي فُتح في أوائل القرن الماضي ما زال مشتعلًا في نهايات هذا القرن، أو في مطلع القرن الجديد. والحدث الثاني هو الثورة البلشفية في روسيا سنة 1917، التي أنقذت إمبراطورية القيصرية، ووسعتها. وقد شكّل هذا الحدث تحولاً في كل سياسات القرن العشرين، وربما كان ما يسمى الحرب الباردة سمة من سمات هذا التحول. ولقد دخلنا في مطلع قرن جديد، ولم يغلق هذا الحدث، وما زالت آثاره قائمة حتى الآن. نحن في مطلع قرن وألفية جديدين، وبالتالي كل ما سنشده في هذا القرن سيكون تسديداً لفواتير القرن العشرين الماضي.

وتابع خضر قائلاً إن عصر الدولة القومية أصبح في طور الذبول، وأن عصر المعلومات جعل الحدود القومية مجرد احتمال قابل للتقليص أو للزوال. أمّا في ضوء التطورات الجديدة، فإنني أعتقد أن حدود الدولة القومية ستصبح أكثر تشدداً عما كانت عليه في السابق، وأن التنبؤات التي افترضت أن الدولة القومية ستدخل طور الذبول كانت سابقة أوانها، ويجب أن نراقب ذلك باهتمام على الأقل، لأن الكثير من الدول القومية سيتحول إلى حراس في وجه الجريمة المعولمة، وفي وجه مظاهر الإرهاب الداخلي أو الإقليمي. إذاً، سيصبح من مصلحة النظام العالمي الحفاظ على دول إقليمية كبرى، قادرة على أن تسيطر على الإقليم.

وحدد خضر، في ختام مداخلته، مجموعة أفكار أبرزها أن مؤتمر مدريد ما كان لينعقد لو لم تقع حرب الخليج، وأن مبادرة بوش اقترنت بضرب الخصم العراقي، وضرورة وضع ترتيبات للمنطقة. ولقد كان الهدف الأول والأخير حماية منابع النفط. أمّا في الحالة الراهنة فالوضع يختلف، إذ إن المستهدف هو الإرهاب الدولي، والوضع العربي ينحو نحو حماية أنظمتها، وعلينا كفلسطينيين أن نرى الحالة العربية بدقة، ونزوعها نحو الملل، وعدم القدرة على حمل العبء الفلسطيني. وأضاف قائلاً إن الخطاب الإسرائيلي أصبح بالنسبة إلى الغرب مفهوماً أكثر للأسف، والعالم العربي بالمعنى الرسمي أصيب بالتعب والإعياء، وبالمعنى الشعبي علينا أن نفكر في عوالم عربية ومصالح عربية متعددة. العالم العربي يجلس أمام شاشات التلفزة ويراقب ويشاهد ويبكي من أجلنا، لكنه غير قادر على تحريك ساكن من أجلنا. ونحن كفلسطينيين تمكنا من تحويل

الانتفاضة إلى حرب، وما تعرضنا له خلال السنة الماضية لم يتعرض له أي شعب من الشعوب منذ الحرب العالمية الثانية. ونحن نعيش في ظل نظام أبارتهايد إسرائيلي، يبدو نظام الأبارتهايد في جنوب إفريقيا أفضل منه. وأصبح نظام الأبارتهايد الإسرائيلي مبرراً في ظل حالة الحرب التي نخوضها، وهي حالة تصب في مصلحة الإسرائيليين. وإذا أخطأنا في كيفية دخول التحالف الدولي الجديد، فستكون سنوات أبارتهايد أماننا. علينا إعادة صوغ مفاهيمنا السياسية، وأن نتساءل هل سيعود علينا دخول التحالف الدولي بما هو إيجابي؟! وما هي وسائل ذلك؟

بعد عرض المداخلتين، تم فتح باب النقاش، الذي شاركت فيه قوى وشخصيات مختلفة في الرؤى والمناهج السياسية. كان أول المحاورين داود تلحمي، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، الذي أكد أن ما أفرزته الأحداث الأخيرة هو أن السياسة الأميركية ستتحول إلى سياسة انطوائية، والعكس صحيح. ولعل فيما ذكره الزميلان حسن خضر وعزمي الشعبي ما يؤكد أن السياسة الأميركية ستتخذ مبادرات بالمعنيين السلبي والإيجابي في سياق ما يسمى محاربة الإرهاب، وحل بعض المشكلات الدولية العالقة. وفيما يتعلق بنا، علينا أن نحذر من الخوف والهلع مما ستقوم به الولايات المتحدة، وهناك ما يوحي بذلك في السلوك الرسمي. وهذا بصراحة غير مفيد لنا، وخصوصاً إذا اعتقدنا أن دخول حلف محاربة الإرهاب هو وسيلة لحماية أنفسنا. لماذا نندفع في هذا الاتجاه؟!... صحيح أن لدينا عقدة الخليج، لكن هذه العقدة والخوف من تصرفات الولايات المتحدة على نمط حرب الخليج الأولى لا مبرر لهما. وأضاف قائلاً إن الواقع سيكون مختلفاً، ومن الصعب التوصل إلى استخلاصات سريعة، مؤكداً ضرورة عدم تقديم تنازلات تمس الأهداف الوطنية. ذلك بأن ثمة فرصة متاحة لتحسين الأوراق الفلسطينية الكفاحية والنضالية بالنسبة إلى استمرار الانتفاضة، وعلينا دراسة الوسائل المناسبة في كل مرحلة من مراحل كفاحنا، وهذه قضية تستأهل النقاش. والتشاور في هذا السياق مفيد جداً بين القوى كافة. إن الهجمات على المدنيين خارج المناطق المحتلة غير مفيدة لكفاحنا الوطني. علينا أن ندرس بدقة كيف يمكننا أن نحصل شروطاً أفضل في سياق ما يجري الآن.

وتحدث فؤاد مغربي، أستاذ العلوم السياسية في جامعة شاتونوجا في ولاية تنسي الأميركية، ومدير مركز القطان للبحث والتطوير التربوي في رام الله، مؤكداً استحالة أن تتخلى الولايات المتحدة عن حمايتها لإسرائيل، لكن من الواضح أن دور إسرائيل سيكون دوراً غير أساسي في الترتيبات المقبلة، والولايات المتحدة تريد الفلسطينيين في التحالف، لأنهم قادرون على أن يعطوا هذا التحالف شرعية. ودخول الفلسطينيين هذا التحالف مهم جداً، لإعطاء العرب خطأ أخضر للدخول. وفي هذا السياق سيغدو دور مصر أهم من السابق.

وأضاف أن الإدارة الأميركية ستحاول توسيع دائرة علاقاتها الاقتصادية والسياسية، إضافة إلى منح الرئيس الأميركي صلاحيات خاصة للتعامل الأمني والعسكري مع بؤر الإرهاب الدولي، واستخدام القوة خارج الولايات المتحدة. وقال إنه سيكون هناك دور عسكري أميركي، لكن الأهم هو الدور السياسي الذي سيليه، لأنه دور طويل الأمد. وهناك دور جديد لووكالة الاستخبارات المركزية وستعطى المزيد من الصلاحيات، وخصوصاً أن الاعتماد على التكنولوجيا لم يعد يكفي وحده، ولا بد من علاقات مباشرة بأجهزة هيئات وقوى وشخصيات ميدانية على الصعيد الدولي.

وفيما يتعلق بوضعنا، قال مغربي: علينا ألا نكون متشائمين. وإذا عملنا بذلك يمكن أن نكسب أشياء مهمة في سياق هذه العملية. ستكون هناك طلبات وشروط في الفترة اللاحقة، فيما يتعلق بأوضاعنا الداخلية والخارجية، وعلينا ألا نستهن بوضعنا الجديد، وما يمكن كسبه. هناك حديث عن دور إسرائيل فيما يجري من أحداث. الوضع يتغير تغيراً جذرياً، وعلينا أن ندرسه بتمعن. أنا لست متشائماً على الإطلاق، ورأى فرصاً مهمة مقبلة إذا أحسننا التعامل مع المستجدات.

وتحدث في السياق ذاته سليم تماري، مدير مؤسسة الدراسات المقدسية، مؤكداً أن ثمة انبهاراً إزاء ما حدث يوم الثلاثاء، 11 أيلول/ سبتمبر، في واشنطن ونيويورك، يذكرنا بما سبق أن حدث في إبان حرب الخليج سنة 1991. هناك شعور بأن ثمة مشهداً كرنفالياً يهز العالم، ويغير كل المعطيات التي نتعامل معها. علينا أن نفكر في حدود التغيير الممكنة في سياق هذا العالم، الذي لا تزال فيه ترتيبات هيكلية لم تتغير بعد. هناك قطب واحد، وهناك دول لديها رؤوس أموال، وهناك دول لا تمتلكها. وتساءل تماري إلى أي مدى سيغير هذا الحدث العنيف جداً العقول، بحيث تغير هذه العقول الترتيبات الهيكلية في هذا العالم؟ وقال: هناك شعور بأن سلسلة من الأحداث ستتم وتعديل موازين القوى الخاصة بقضيتنا ووضعنا، وتفتح المجال أمام التدخل الفلسطيني لنخرج مما نحن فيه. إن لهذا التدخل حدوداً، وأهم ما فيه أن قدرتنا على التأثير في صنع القرار ستبقى محدودة، ما دام صنع القرار كما هو. وأضاف أن ما أثارني في مداخلة عزمي الشعبي هو افتقارها إلى النقد الذاتي المطلوب، فإذا أردنا تدخلاً فلسطينياً في سياق الأحداث، لا بد من أن نعرف حدودنا، ونعرف لماذا تتمكن قلة قليلة من الاستئثار بصنع القرار. وهنا تكمن خطورة كبيرة، ذلك بأن إدارة هذا الحدث بذلك هي أمر مهم للغاية، لأن إضاعة الوقت في هذه الحالة، وعدم اتخاذ الخطى اللازمة، سيعنيان إضاعة الفرصة، الأمر الذي سيرتد علينا بصورة سيئة للغاية.

وقال تماري: من الواضح، الآن، ضبابية الموقف الرسمي، وعدم وضوح ما نريده من استمرار الانتفاضة، وما هي أهدافها النهائية. وهنا لا يكفي إعلان الثوابت لمعرفة مستقبل مسارنا الوطني. من دلائل هذا، طريقة إدارة المفاوضات وفشل المفاوضات التي جرت في كامب ديفيد.

وكان بودي لو أشار عزمي الشعبي إلى استخدام العنف. لا يوجد نقد واضح المعالم لما يحدث، سوى ترديد مقولة إن العنف يأتي من الجانب الإسرائيلي، ونحن نشكل ردة فعل عليه. لكن ردة الفعل [العمليات الانتحارية] هذه تعترتها نواقص عدة. هنالك جانب أهوج في استعمال العنف، على نمط العمليات داخل إسرائيل ومما يساهم في تعبئة المجتمع الإسرائيلي ضدنا، وهنالك إدارة العنف داخل المناطق المحتلة. فهنالك سوء استخدام لهذا العنف. القضية هنا ليست قضية شرعية فحسب، بل هي قضية استخدام العقل وإحكام التخطيط. وقد يرتد علينا هذا العنف بشكل مدمر. أخيراً، أود أن أشير إلى مفهوم الوحدة الوطنية. الوحدة الوطنية على أي أساس؟! نتوحد لماذا؟! فإذا لم يكن هنالك نقاش سياسي واضح لأهدافنا وقواسمنا المشتركة ضمن هذه الأطر السياسية، فسيؤدي ذلك إلى الشلل. الوحدة الوطنية بلا معالم سياسية واضحة لما نبتغيه ليست هدفاً في حد ذاته.

وتناول عزمي الشعبي المتغيرات داخل إسرائيل قائلاً: أعتقد أن ما جرى لهم هو حالة خوف مما حدث في واشنطن ونيويورك. فقد أحسوا بأن هنالك قوى خفية لا يقدرّون قدراتها وحدود فعلها، وسيترك ذلك أثره في أداء الحكومة والمجتمع الإسرائيليين. هنالك حالة إحباط في المجتمع الإسرائيلي، وعلينا أن نفكر في كيفية التعامل معها. ما هي طرق خطابنا للإسرائيليين؟ أرى أن كل الطرق القديمة لم تعد نافعة، وكل سبل الحوار معهم، على أهميتها، استنفدت أهدافها. إن الصيغة المناسبة للخطاب هي وضع أسس واضحة.

وتحدث مضر قسيس، أستاذ الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بير زيت، فقال: تساءلت بيني وبين نفسي ما هي القضايا التي ستناقش بعد ثلاثة أشهر أو أربعة أشهر على الضربة الأميركية؟ في رأيي أن هنالك مجموعة مهمة من الموضوعات، منها طبعاً النظر إلى حالتنا الفلسطينية، كعنصر في العالم، لا في الشرق الأوسط فحسب. في تصوري أن ضربة نيويورك وواشنطن كانت "سكرة، وبعدها ستأتي الفكرة". وهنالك مجموعة من الأمور فتحت عملياً للنقاش، منها إمكان أن يكون لهذا الشعب الفلسطيني الصغير دور ما. إلى جانب ذلك، هنالك تساؤلات عملية تتعلق بجدوى التسليح، ومنها الصاروخي والذري، من حيث أهميته ودوره في المرحلة المقبلة. الدرع الصاروخي مثلاً، ومن خلال نقاشات أميركية بشأنه، تغيرت أهدافه جذرياً نتيجة هذه الضربة. هنالك تغيرات في التفكير الاستراتيجي لدى استراتيجيين أميركيين وأوروبيين. هنالك معطيات جديدة تؤدي إلى التفكير جدياً في نمط الحرب العالمية الثالثة، مثلاً. أعتقد أن الأحداث التي جرت، على كبر حجمها وضخامتها، أظهرت كم كان قصيراً وقمياً قصر نظر السياسيين الدوليين. ما تعودنا لعبه براغماتياً وتكتيكياً كان مكلفاً وخطراً جداً، وغير نافع.

## الندوة الثانية:

### ”كيف نتخطى الأزمة؟“

عقد معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، في 1/10/2001، ندوة بشأن موضوع ورقة علي الجرباوي مدير المعهد، حضرها ما ينوف على ستين من الأكاديميين والسياسيين، وكانت بعنوان: كيف نتخطى الأزمة؟ وقد استهل أعمال الندوة بتقديم مداخلة من علي الجرباوي عرض فيها ورقته، وبدأها بمدخل من أربع نقاط اعتبرها أساسية:

أولاً: إن الورقة المعدة لا تهدف إلى إجراء مراجعة شاملة ووافية لجميع جوانب العمل الفلسطيني. فهي ورقة محدودة الهدف، تأتي بعد مرور عام على الانتفاضة، وفي خضم متغيرات دولية مستجدة لتقدم رؤية لمحاوَر أساسية في العمل الفلسطيني، في محاولة لإثارة نقاش موضوعي جاد في شأنها.

ثانياً: إن الورقة لا تنطلق من موقف أيديولوجي مسبق، ولا تتعامل مع ”الينبغيات“ (مثل أنه ينبغي لأميركا أن تغير موقفها فتحل القضية!) وإنما منطلقها مرتكزات سياسية، ومحورها عملية صنع السياسات وكيفية التأثير فيها.

ثالثاً: إن الورقة تأخذ في الاعتبار المتغيرات الدولية المستجدة بعد التفجيرات التي وقعت في الولايات المتحدة بتاريخ 11/9/2001، لكنها لا تنطلق منها، ولا تأتي كردة فعل انفعالية عليها، بل هي تستند إلى أن الحاجة إلى استراتيجية جديدة للعمل الفلسطيني موجودة وملحة قبل وقوع هذه التفجيرات.

رابعاً: إن الورقة تنطلق من ضرورة وأساسية وجود نقاش فلسطيني مفتوح وصريح وجدي بشأن ما يجب القيام به فلسطينياً، أخذاً في الاعتبار وجود مؤثرات و متغيرات داخلية وإقليمية ودولية تفرض مواءمة الموقف الفلسطيني باستمرار، وليس فقط الانطلاق مما ينبغي للآخرين أن يقوموا به. فقد يكون مريحاً الانطلاق دائماً من تحديد ما يجب أن يقوم به الآخرون. لكن ذلك يؤدي بالضرورة إلى أن يصبح الجانب الفلسطيني متلقياً يقوم فقط بردات الفعل على مبادرات الآخرين، في حين أن المبادرة تعتبر، إذا جاءت في حينها، عاملاً أساسياً في عملية كسب الصراع.

وأكد الجرباوي، في سياق مداخلته، أن من الصعب الخوض في عملية مراجعة نقدية فلسطينية ذاتية في خضم المواجهة الفلسطينية – الإسرائيلية الحالية، وتعدُّ الوضع الفلسطيني على الصعيد الدولي. فمثل هذه المراجعة يبدو أول وهلة قاسياً وخارجاً عن السياق السائد والقائم

على ضرورة التكاتف وتقديم المؤازرة، حتى وإن كانت البواطن تحمل في أحشائها موقفاً مغايراً. لكن من دون الخوض في مثل هذه المراجعة لن يكون في الإمكان تصحيح اعوجاج وتغيير مسارات وتحديد سياسات بات من الواضح أن الوضع الفلسطيني في أمس حاجة إليها من أجل تدعيم إمكان الصمود وتحقيق الأهداف. ويجب التذكر دائماً أن الانتفاضة تبقى وسيلة، لا غاية في حد ذاتها. وحتى لو تحولت إلى غاية، فللغايات أهداف يجب أن تكون واضحة ومحددة كي تتحقق. عدا ذلك، سيستمر الدوران الفلسطيني في رحي الدائرة المغلقة والمفرغة من المضامين والإمكانات، وسيصيب التراجع الموقف الفلسطيني مستقبلاً على الرغم من كل ما تم وسيتم تقديمه من تضحيات.

وتطرقت الورقة إلى وقف إطلاق النار، على أساس أن "وقف إطلاق نار" تينت، وما تبعه من محاولات فلسطينية رسمية لاستعادة تحريك العملية السياسية، على هذه الخلفية لم يثمر. وعلى الرغم من المحاولات الفلسطينية الرسمية للمكابرة والمراوغة، فقد برز تحالف دولي - إقليمي نشيط يريد إيقاف الانتفاضة وفرض وقف إطلاق النار. ومن الواضح أن الضغوط السياسية - الاقتصادية، الدولية والإقليمية، بدأت تفعل فعلها في الجانب الفلسطيني الذي أنهكت قواه وقدراته، مع أنه بقي يكابر بالاستمرار في مواجهة شاملة مع إسرائيل لم تعد تحقق أهدافاً فلسطينية معروفة ومحددة. وأضاف الجرباوي أن من الأهمية بمكان ألا يتم تبرير التراجع الفلسطيني بالضرورات الدولية فقط. فصحيح أن الوضع الدولي أملى شروطه على الجانب الفلسطيني، ولم يكن في الإمكان غير ما كان، إلا إنه يجب الاعتراف بوجود مكان خلل فلسطينية أدت إلى "الورطة" التي لم يكن لها مخرج سوى إعلان وقف إطلاق النار. وقد يكون ما حدث لأميركا، وما أدى بها إلى ممارسة ضغط في اتجاه توقيف إطلاق النار، قد وفرا المنفذ المناسب للفلسطينيين لإخراج الذات من تلك "الورطة". وإن كان الحال كذلك فمن الضروري أن يتم تحليل مكان الخلل الذاتية واستخلاص العبر منها، من أجل تصحيح المسار وعدم تكرار الوقوع في الأخطاء نفسها.

وأضاف الجرباوي أنه يمكن الادعاء أن أهم مكمن للخلل، عندما يقع وبعدهما يقع، يتمثل في الاستمرار في تطمين الذات وعدم الاعتراف بوجوده، حتى لو لم يكن في الإمكان إصلاح الضرر الناجم عنه. وما الفذلقة، والتبرير، وتحميل المسؤولية للآخرين، والمحاولات المستمرة للقفز والهروب إلى الأمام عند المعاناة جرأً معضلة، سوى وسائل للتهرب من تحمل المسؤولية، وإغلاق المجال أمام الدخول في عملية مراجعة نقدية ضرورية لتمحيض الظروف الموضوعية والشؤون الذاتية بحثاً عن مكان العلة لمعالجتها ما أمكن. والتهرب من مواجهة معضلة يصبح، في أحيان كثيرة، علة تزيد في استفحال هذه المعضلة. وهذا هو الحال الفلسطيني، والعربي، مع مسيرة عقد أُهدر في محاولة التوصل إلى تسوية سياسية مع إسرائيل: انجراف مستمر ومتنام في الأزمة لعدم



وجود الرغبة والقدرة على فتح باب المراجعة. فالمراجعة تفتح الباب أمام ضرورة المعالجة. والمعالجة تعني المحاسبة، وكثيرة متورطة، لكن متنفذة، لا تريد ذلك على الإطلاق.

وأوضح الجرباوي رؤيته وتشخيصه لحالة الانتفاضة بقوله: بدأت الانتفاضة، بعد مرور بضعة أشهر على انطلاقها، تمر بمرحلة حرجة، إن لم يكن بمأزق حاد؛ فلا هي استطاعت أن ترسخ نفسها كحركة جماهيرية مدينة لاعنفية مؤثرة وفاعلة، ولا هي تمكنت من أن تعبر الحد الفاصل لتصبح حركة مقاومة مسلحة منظمة ومنتشرة وقادرة على حماية نفسها والاستمرار في نهج الكفاح المسلح حتى التحرر من الاحتلال. لقد وصلت الانتفاضة فلسطينياً إلى حالة المراوحة في المكان، مع أنها توظف إسرائيلياً لضرب المشروع الوطني الفلسطيني بتؤدة وإمعان. ومما يستدعي الانتباه أنها وصلت إلى هذه الحالة من دون أن تتمكن من إحداث التأثير المنشود في عملية المفاوضات؛ وهو الهدف الرئيسي الذي اندلعت من أجله في الأساس. ولقد أدت الانتفاضة إلى حدوث تراجعات كثيرة وذات أثر بالغ على صعيد الوضع الفلسطيني الداخلي. وفي حال بقيت سبل معالجة هذه التراجعات مسدودة ومعطلة، فإن الآثار السلبية ستتراكم وستؤدي إلى إضعاف مستمر للقدرة الفلسطينية، لا على صعيد إحداث النقلة النوعية المطلوبة في الأوضاع الداخلية، وإنما على صعيد تحقيق أدنى نجاح في المواجهة الخارجية أيضاً.

وختم الجرباوي ورقته بتأكيد أنه لا بد من ثورة سياسية ديمقراطية، يتلخص دوران عجلتها بالبدء بإجراء انتخابات على مستويات متعددة. وإذا تم التذرع بعدم إمكان ذلك لأن الأوضاع استثنائية، فإن معنى ذلك أنه لن تجرى الانتخابات في البلد على الإطلاق. ومن دون ذلك ستراوح الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الموصوفة في هذه الورقة سابقاً، مكانها وتبقى على حالها، وتستمر الأصوات المطالبة بالتغيير تطحن دعواتها في طواحين الهواء.

قال فؤاد مغربي، في تعقيبته على الورقة، إننا حين ننظر إلى الحالة الفلسطينية نرى أنها بعيدة تماماً عن النموذج البيروقراطي العقلاني في صنع القرار الذي نجده في أي مكان آخر في العالم. هنا، يوجد شخص يتخذ القرارات الرئيسية، وهو لا يتيح أية محاولة يقوم بها الآخرون بهدف المشاركة في تكوين القرار السياسية الفلسطيني، ومن ثم اتخاذ القرار الملائم، سواء أكان ذلك بطريقة رسمية أو غير رسمية. إن النموذج الفلسطيني نموذج ملتبس وغامض، يستعصي أمام المحللين الفلسطينيين وغير الفلسطينيين. إن هذه الحالة قد يتم تقويمها في بعض الأوقات على أساس أن سمتي الالتباس والغموض يمكن أن تستعملا استعمالاً فعالاً كأداة سياسية. إن هذه الوضعية في الحالة الفلسطينية، على أية حال، هي وضعية إشكالية لعدة أسباب. ففي المقام الأول، إن الالتباس والغموض يقدمان للمجتمع الفلسطيني صورة مشوشة وقلقة للطريق الذي تسلكه

السياسة الفلسطينية. كما أن ذلك يقدم للرأي العام في إسرائيل، أو في مكان آخر، صورة تتمثل في أن الفلسطينيين يريدون أن يصلوا إلى مبتغاهم، بشكل يائس، وأن يستمروا في المناورة.

وحدد جورج جقمان، عميد الدراسات العليا في جامعة بيرزيت، عدة أسباب للتشاؤم في المدى القريب، بعضها داخلي يتعلق بطبيعة النظام الفلسطيني الحالي وقدرته على مجابهة التحديات، وبعضها خارجي يتعلق بالضعف العربي وموازين القوى بين أطراف الصراع. لكن الرصيد الاستراتيجي للشعب الفلسطيني يبقى كما هو: وجود أربعة ملايين فلسطيني على أرض فلسطين شوكة في حلق الكيان الصهيوني لا يمكنه أن يبتلعها. لكن هذا لا يكفي. علينا أن نحسن إدارة الصراع، ونستفيد من مواطن القوة ونحيد أماكن الضعف. وفي هذا المجال، أقل ما يمكن أن يقال هنا أننا لم نتوقف تمام التوقف.

وتناول ممدوح نوفل، مستشار الرئيس ياسر عرفات، طبيعة العلاقات الأميركية – الإسرائيلية، وقوة تأثير أنصار إسرائيل في المؤسسات التشريعية والتنفيذية الأميركية، مبيناً أن أقصى ما يمكن أن تقوم به إدارة بوش، الضعيفة، في عهد شارون هو تبريد الصراع، وتهدة الوضع على الأرض، والعودة إلى طاولة المفاوضات وفق وثيقة ميتشل، وإقناع الطرفين، في مرحلة لاحقة، بالدخول من جديد في حلول انتقالية سقفا اتفاق واي ريفر، الذي وافق عليه شارون عندما كان وزيراً للخارجية في عهد نتنياهو. وأضاف نوفل: إذا كانت المصالح العليا للشعب الفلسطيني تتطلب أن يبدي الفلسطينيون استعدادهم لأن يكونوا طرفاً في هذا التحالف الهلامي ضد الإرهاب منذ بداية تشكله، فإن المصالح ذاتها تفرض العمل مبكراً من أجل الاتفاق دولياً على تعريف الإرهاب المنوي محاربتة، وأن يتم تمييز نضال الشعوب المستعمرة من أجل تحقيق حريتها واستقلالها من الإرهاب، واعتبار قهر الاحتلال أشجع أنواع الإرهاب ضد الإنسانية. وقد شارك في الحوار رسميون ومسؤولون سياسيون وأكاديميون، ومنهم حسن عصفور، وزير المنظمات الأهلية، الذي تساءل من خلال مشاركته: هل التسوية مفيدة، أم غير مفيدة؟ هذه إشكالية ثقافية، موضحاً أنه يشعر أحياناً بأنها تعبر عن حالة ترف في التفكير، ذلك بأن الحدث السياسي أمر مختلف، "عندما نقول الشرعية الدولية ماذا نقصد بذلك؟! الشرعية الدولية أساسها التفاوض. علينا أن نحسم موقفنا إزاء مفهوم التسوية، ولا أرى خلافاً بشأن مفهوم التسوية من حيث الجوهر عندما نقول بضرورة تطبيق مقررات الشرعية الدولية. [...] ليس مطلوباً من العرب أو من الفلسطينيين تقديم مبادرات سياسية، وعلى نحو دائم. ليس هذا من واجبنا. لدينا قرارات الشرعية الدولية، حتى عندما نطرح آليات لتنفيذ قرارات تلك الشرعية، فليس مطلوباً طرح مبادرات سياسية، علماً بأن العرب سبق أن طرحوا مبادرة مصرية – أردنية، تجاوب العالم معها بأجمعه، باستثناء الولايات المتحدة الأميركية، ثم تراجع عنها بما في ذلك حتى أصحابها، لمصلحة تقرير

ميتشل، الذي لا يشكل أرضية سياسية بقدر ما يشكل آلية إجرائية لا تعتبر بديلاً من قرارات الشرعية الدولية.

وفي السياق ذاته تساءل نبيل قسيس، وزير الدولة الفلسطيني: كيف نتخطى الأزمة؟ مجيباً أنه على صعيد العمل السياسي، أعتقد أن السلطة الوطنية الفلسطينية تؤدي اللعبة السياسية بطريقة صحيحة. والوضع يحتاج إلى قرارات قد لا تحظى بدعم شعبي كاف. لكن ذلك هو قدر القيادة. نُكر أن هناك فعاليات تحدث ميدانياً، ولا تخدم الهدف السياسي، وهنا لا بد من القول إنه يجب أن تكون هناك قيادة وقرار سياسي، ويجب ألا يُترك للجُمهور (الفصائل والقبائل) اتخاذ قرارات لها تأثيرها في المجتمع والواقع السياسي. وطبعاً سيكون الانضباط أقوى وأوضح إذا شارك الجميع في صنع القرار. لكن ما نحن في صده مهم جداً، وهو ضرورة تحديد الهدف. فمن كان يعتقد أن أوصلو كانت استسلاماً، عليه أن يسأل نفسه: كيف استطعنا كشعب أن نحارب بعد ذلك؟ ما حدث لم يحدث مصادفة، بل كان ضرورة مخططاً لها. إن تخطى الأزمة سياسياً يتطلب أخذ ما حدث في واشنطن ونيويورك في الاعتبار. الموقف الفلسطيني من الإرهاب الدولي يمكن الدفاع عنه، وهو موقف سياسي صحيح، أمّا على الصعيد الأخرى، فهناك حاجة، في مجال الإعلام، إلى التطوير والتحديث والمواكبة. يجب أن تكون لنا رسالة إعلامية واضحة، كشعب تحت الاحتلال، وليست هناك ندية بيننا وبين إسرائيل، وما نريده هو إنهاء الاحتلال.

ورأى مروان البرغوثي، أمين سر اللجنة الحركية لـ"فتح" في الضفة الغربية، أن هناك ضرورة لتركيز العمل الانتفاضي، وخصوصاً العسكري منه، داخل مناطق 1967، هذه استراتيجيةنا في "فتح"، الداعية إلى ضرورة ضرب الجيش والمستوطنين بشكل رئيسي وأساسي. أمّا بالنسبة إلى العمليات داخل مناطق 1948، فهي ورقة ضاغطة بيدنا يحتاج إيقافها إلى ثمن ومقابل، وليس بالمجان. وأمّا ما يجري داخل المناطق المحتلة فهو ليس موضوع نقاش، وأنا أختلف مع ما ذكره ممدوح نوفل عن الانتصار على الإسرائيليين بالدم الفلسطيني المراق على يد القوات الإسرائيلية. هذه رؤية غير صحيحة. من دون سقوط جنود ومستوطنين إسرائيليين، وبالتالي شعور الإسرائيليين بفداحة ثمن الاحتلال، لن يرحلوا.. هناك 71 مستعمرة في الضفة لم يبق فيها، نتيجة ضربات مقاتلينا ومناضلينا، سوى الحراس. لذلك، هناك نتائج ميدانية للانتفاضة. من جهة أخرى، وفي ضوء المستجدات الدولية، علينا ممارسة الضغط على الولايات المتحدة، وليس تسهيل مهمتها في الشرق الأوسط، لإقامة تحالفها الدولي، في ظل الحملة الأميركية، ومحاولة زج شارون لقوى وهيئات فلسطينية في خانة الإرهاب الدولي. علينا إثبات مشروعية كفاحنا الوطني، وإبراز طابعه التحرري.

وتحدث هشام أحمد، أستاذ العلوم السياسية المشارك في جامعة بير زيت، مؤكداً أن الانتفاضة حققت الكثير وعلى مختلف الصعد العالمية والمحلية، ولا تزال تتزايد على المستويات كافة. وقد تحتاج إلى بعض الوقت من أجل دراستها أكاديمياً وبحثياً، وبشمولية أكثر. يجب أن تستمر الانتفاضة وبشكل مضاعف ومتطور أكثر. ولا أدري كيف يدعو مثقفون إلى وقف الانتفاضة؟! هذا أمر في غاية الغرابة. الأغلبية العظمى من الشعب الفلسطيني، والكثير من استطلاعات الرأي العام، تعتبر الانتفاضة الخيار الاستراتيجي الأمثل للوصول إلى الأهداف الوطنية المرجوة، وخصوصاً في هذه الأونة، ما دامت الولايات المتحدة الآن بحاجة ماسة إلى تهدئة مختلف المواقع، في ظل تشكيلها التحالف الدولي، وما دام شارون، بالتحديد، يقوم باستغلال الوضع الراهن لارتكاب المزيد من فظائعه ضد الفلسطينيين. أليس يا ترى من الاستراتيجيا الأجدى لنا كفلسطينيين في هذه المرحلة بالذات، كي نفعل ونترجم ضغطنا على الولايات المتحدة، أن نعمل على تكثيف فعاليات هذه الانتفاضة، الآن أكثر من أي وقت مضى؟

### الندوة الثالثة:

#### ”شريعة النظام الفلسطيني

#### في ظل الانتفاضة”

عقد المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، في 30/10/2001، ورشة عمل خاصة، تحت عنوان: ”شريعة النظام الفلسطيني في ظل الانتفاضة”. وحددت الورشة أهداف اللقاء بمحاولة الإجابة عن الأسئلة التالية: هل أحدثت الانتفاضة تغييراً في نظرة المجتمع والأحزاب والفصائل إلى شرعية السلطة الفلسطينية؟ هل كان لعوامل، مثل فشل العملية السلمية التي أنتجت السلطة، وعدم قدرة السلطة على توفير الخدمات للسكان خلال الانتفاضة، وعدم قدرتها على السيطرة على الأوضاع الأمنية – السياسية، وحدث تغيير كبير في توازن القوى الداخلي بين الحركة الوطنية والحركة الإسلامية، تأثير في بروز مصادر جديدة للشرعية تتنافس مع شرعية السلطة الفلسطينية؟ إن كان هذا صحيحاً، فما مغزاه بالنسبة إلى قدرة السلطة الفلسطينية على الخروج من الأوضاع الراهنة في المدى القصير، والاستمرار في قيادة الشارع الفلسطيني في المدى الطويل؟

قدّم سعيد زيداني، مدير الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، مداخلة، عقب عليها غسان الخطيب، مدير مؤسسة القدس للإعلام والاتصال، وتلا ذلك حوار مفتوح شارك فيه خمسة عشر من أصحاب الاختصاص. استهل زيداني مداخلته بالقول: إذا سألنا، مثلاً، هل السلطة

الفلسطينية الحالية سلطة شرعية فالجواب غير سهل، وإذا سألنا أيضاً هل هي أصلاً سلطة شرعية منذ قيامها سنة 1994، فالجواب غير قاطع وغير واضح. وحتى لو سألنا، بعد انتخابات سنة 1996، هل هذه السلطة شرعية فالجواب ليس قاطعاً بأنه نعم.

وأضاف: ثارت التساؤلات بشأن الشرعية في مختلف هذه المراحل، منذ قيام السلطة، وقبل الانتخابات وبعدها، مثلما تثار أسئلة من هذا النوع، أو تثار أسئلة من هذا النوع على الأقل. لكن هذه الأسئلة ثارت في فترات زمنية متعددة. هناك قضيتان ننظر إليهما في هذا المجال: أولاً، إن الحكم على شرعية الحكم هو حكم إجمالي، يعني بناء على فحص عدة مؤشرات خلال فترة زمنية معقولة أيضاً؛ القضية الثانية هي أن مسألة الشرعية قابلة للتدرج دائماً، فيقال نظام أقل شرعية، أو أكثر شرعية، أو يختلف هذا الأمر [المشروعية] بالنسبة إلى القطاعات الأخرى. فهناك كما نعرف تساؤلات عن شرعية النظام السياسي الفلسطيني التي أحاول أن أجملها، أو أرجعها إلى النقاط التالية: مسألة المنظمة والسلطة مثلاً، هذه الازدواجية. كما نعرف، إن السلطة تستمد شرعيتها من اتفاق أو سلو الموقع من قبل المنظمة. والسلطة فلسطينياً تابعة للمنظمة، فهناك تساؤلات عن شرعية المنظمة ذاتها من قبل بعض الأطراف. أمّا المجلس الوطني الفلسطيني الذي هو الهيئة العليا، فهو اليوم لا يحظى بالقوة المعنوية السياسية نفسها التي كان يحظى بها في السابق؛ هو مجلس وطني في جميع الأحوال غير منتخب، ولا يقوم منذ فترة بمهامه، سواء الرقابية أو التشريعية، وحتى السياسية، بصورة مقنعة. لكن المجلس الوطني هو أعلى نظرياً من حيث السلطة والصلاحيات والقوة المعنوية من السلطة ذاتها، وقانونياً، أو على الأقل بحسب الاتفاق، هو مصدر لهذه السلطة. لكنه في الوقت نفسه أقل منها في جميع المجالات العملية. فإذا نظرنا إلى التصرف في الأموال، وممارسة السلطة من سجون ومحاكم وإدارة شؤون الناس، نجد أن السلطة هي مركز الثقل، لا المجلس الوطني. لكن المجلس الوطني والمجلس المركزي واللجنة التنفيذية تم تهميشها كلها خلال فترة طويلة، مع أنها نظرياً هي السلطة الفعلية، وهي تمثل الفلسطينيين، والسلطة الوطنية وأجهزتها منبثقة منها وتستمد شرعيتها منها. إن الانتخابات التي جرت للرئاسة وللمجلس التشريعي سنة 1996 ساعدت كثيراً في إعطاء السلطة مزيداً من الشرعية. لكنها، في رأيي، لم تحسم موضوع الشرعية بصورة مقنعة وكافية، لأن هذه الانتخابات، كما قلت في وقتها، جرت في ظل اتفاق ثلاثي أصلاً، وقاطعها بعض الفصائل، الجبهتان الشعبية والديمقراطية وحركتا حماس والجهاد الإسلامي، وقاطعها آخرون، وكلها جرت أيضاً في ظل قانون انتخابات خلافي بذاته، صدر بشكل مغاير أقله للشكل الذي تصدر به قوانين الانتخابات في العالم المتحضر ديمقراطياً. عادةً ينتخب المجلس التشريعي لمدة أربع سنوات بحسب القوانين المعمول بها في الدول الديمقراطية كافة، وقد يكون هناك مجلس شيوخ في بعض الدول ينتخب لمدة خمس سنوات، لكن

المجلس التشريعي عندنا انتخب لفترة غير معروفة. وهناك عدة تفسيرات أو اجتهادات بشأن هذه الفترة، منها أن المجلس التشريعي انتخب للفترة الانتقالية، لكن بافتراض أن الفترة الانتقالية كانت ستنتهي خلال ثلاث سنوات. إلا إن لدينا مجلساً مضى على انتخابه أكثر من ست سنوات، وهو يجتمع كأن موضوع الشرعية غير قائم، هذا إذا اجتمع أصلاً. لكن إذا اجتمع ماذا ينجز، وماذا يعمل؟ وهذا سؤال آخر. وهذا ينطبق أيضاً على انتخابات الرئاسة التي جرت. فانتخابات الرئاسة أيضاً تكون لمدة أربع أو خمس سنوات، دعونا نقول ست سنوات، وفي أقصى الحالات لدى بعض الدول لمدة سبع سنوات. لكن يجب أن يكون معروفاً أن هذه انتخابات دورية، وهذا ما لم يحدث. فحتى الآن لا يوجد هناك تداول جدي في شأن إعادة انتخابات المجلس التشريعي، والمجلس التشريعي يتصرف مثل المجلس الوطني كأن أفرادهم تعيّنوا، فيبقون كما بقي السابقون، وأحياناً من الممكن أن يصبحوا وحدة واحدة متخاصرة متضامنة، وصاحبة مصلحة على ما يبدو، وكأن بعضهم جزء من بعض.

ما أريد قوله في النهاية كراي، مضافاً إلى هذه النقاط الهواجس التي لا أريد على أساسها أن أصدر حكماً نهائياً بشأن شرعية السلطة، لأن هذا غير مهم في رأيي، فالمهم أكثر هو تداول الموضوع، وهو أنني أعتقد أن درجة الشرعية للنظام السياسية الفلسطيني حالياً، وعلى الرغم من التساؤلات التي تثور، تعتمد إلى حد كبير، شئنا أم أبينا، على شخص الرئيس عرفات. إن وجوده يعطي قدراً أكبر، أو درجة، أو درجات من الشرعية لهذا النظام السياسي. فمن دون الرئيس عرفات يصبح التساؤل عن شرعية النظام السياسي الفلسطيني جدياً لغاي، أو قد تهتز أركان الشرعية الفلسطينية للنظام السياسي. ومن هنا فإن على من يريد النظر إلى ما بعد الرئيس عرفات، أو إلى الوضع الذي هو من دون الرئيس عرفات، أن يفكر جدياً في انتخابات على مستويات متعددة، انتخابات للمجلس التشريعي، للرئاسة، للهيئات المحلية، بالإضافة إلى إعادة ترتيب العلاقة بين أجهزة منظمة التحرير من ناحية، وأجهزة السلطة من ناحية أخرى. إننا ننظر جدياً إلى مشاركة مختلف الأطراف في عملية الترميم، أو إعادة البناء، لإعطاء النظام السياسي الفلسطيني مزيداً من الشرعية، سواء مع الرئيس عرفات، وبصورة ملحة أكثر من دون الرئيس عرفات.

أما غسان الخطيب فلم ير، في تعقيبه على ورقة زيداني، أهمية خاصة، أو استثنائية، لإجراء انتخابات تشريعية أو بلدية، ذلك بأن الوضع الأمني والسياسي الفلسطيني الراهن لا يساعد على الشروع فيها، أو تحقيق الغاية المرجوة من ورائها. وفي سياق التعقيب، أكد الخطيب ضرورة إقامة ائتلاف وطني قيادي، قادر على الحفاظ على ما تبقى من مقومات وطنية، ذلك بأن ما ينطبق على مفاهيم الشرعية من قوانين وتشريعات دستورية معمول بها دولياً، لا يصلح للتطبيق على الوضع الفلسطيني الراهن، وفي مقدمها تداول السلطة والفصل ما بين السلطات الثلاث. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)